

1- الأهداف التعليمية للمحاضرة: تهدف هذه المحاضرة الى تعريف اهداف ونطاق تطبيق المعيار الدولي المحاسبي رقم 28 "الاستثمار في الشركات الزميلة و المشاريع المشتركة" ، فمن خلال هذه المحاضرة سوف الحالات التي يتم فيها استخدام طريقة حقوق الملكية، و كيفية الافصاح بالتغييرات في حسابات الاستثمار في الشركات الزميلة و المشاريع المشتركة مع تحديد الحالات التي لا تعتمد فيها هذه الطريقة، مع التطرق الى المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة استثماراتها و تأثيراتها على حصص الشركة المستثمرة.

#### 1. نطاق المعيار الدولي المحاسبي رقم 28 "الاستثمار في الشركات الزميلة و المشاريع المشتركة"

يطبق هذا المعيار في الشركات التي تمتلك فيها المنشأة مساهمات مهمة، تجعل منها المسيطرة بالإضافة الى إمكانية اتخاذها للقرارات المهمة في الشركة ، بحيث يهتم هذا المعيار بمحاسبة المساهمات من استثمارات و ادوات مالية في هذه الشركات.

#### 2. اهم التعريفات المستعملة في المعيار الدولي المحاسبي رقم 28 "الاستثمار في الشركات الزميلة و المشاريع المشتركة".

- الشركة الزميلة: و هي شركة ليست بالتابعة و ليس مشروع مشترك، لكن الشركة الصلبة تستطيع اتخاذ قرارات مهمة فيها بسبب حجم استثماراتها.
- السيطرة: و هي احالة التي تكون فيها حجم المساهمة في راس المال يسمح باتخاذ قرارات تسمح بتعظيم العوائد على الشركة المستثمرة.
- التأثير الهام: و هي مدى مساهمة الشركة المسيطرة في عمليات اتخاذ القرارات و السيطرة على اغلب حقوق ملكية الشركة المستثمر فيها.
- طريقة حقوق الملكية: و هي طريقة محاسبية لقياس حجم الاستثمارات في الشركات، بموجها يتم قياس حصص الاستثمار بالتكلفة عند الشراء، تعدل لاحقا حسب طبيعة الارباح و الخسائر بالارتفاع او النزول.
- القوائم المالية الموحدة: و هي القيام بإعداد قائمة مالية موحدة لكل الشركات التابعة للشركة القابضة، و ذلك بدمج مختلف القوائم المالية و كأنها كيان اقتصادي واحد.
- القوائم المالية المنفصلة: و هي القوائم التي تقوم الشركة الام بعرضها مبينة استثماراتها في شركة زميلة، او مسيطر عليها بشكل مشترك، بحيث تتم محاسبتها سواء بطريقة التكلفة، او بموجب شروط معيار التقرير المالي الدولي رقم 09.
- السيطرة المشتركة: تدخل ضمن الاتفاقيات الاقتصادية بين الشركات، بموجها يتم التوافق على السيطرة المشتركة على قطاع معين، بحيث ان القرارات تتخذ بصفة مشتركة.

#### 3. تحديد التأثيرات الهاامة الناتجة عن عملية السيطرة.

و هي الحالة التي تمكن فيها الشركة المستثمرة من الاستحواذ على ما نسبته 20% الى 50% من اسهم الشركة المستثمر فيها ، بحيث ان اكبر او اقل من هذه النسبتين يتم معالجتها في معاير محاسبية اخرى، كما انه في حالة ام نسبة السيطرة تكون اقل من 20% في هذه الحالة تعتبر التأثير غير مهم. بحيث ان هذه الحالة هي التي يمكننا اثباتها حسب مستوى المساهمة في حقوق الملكية، كما ان التأثير الهام يمكن اثباته عمليا من خلال كيفية ادارة الشركة من حيث التمثيل في

مجلس الادارة، المشاركة في وضع السياسات و الاستراتيجيات الخاصة المتعلقة بتوزيع الارباح، تبادل التقنيات و الخبرات، انتقال الاطارات بين الشركات..

#### 4. تطبيق طريقة حقوق الملكية في تقييم الاستثمارات في الشركات الأخرى.

هي طريقة محاسبية من خلالها الشركة تقوم بقياس استثماراتها في الشركات الزميلة او المشاريع المشتركة عند اعداد القوائم المالية الموحدة:

- قياس قيمة الاستثمارات بتكلفة الشراء مضافة لها مختلف المصروفات، بحيث تدون في قائمة المركز المالي في جانب الاصول بينما في الشركة المستثمر فيها تدون في جانب الخصوم حقوق الملكية.
- خلال الفترات التالية يتم تعديل قيمة اسهم الشركة حسب صافي اصول الشركة و الذي له علاقة مباشره بحجم الارباح و التوزيعات، بحيث ان حساب الاصول يتحرك بالربح او الخسارة (مدین - دائن) حسب النتائج المحققة من طرف الشركات الزميلة او المشاريع المشتركة .

#### 5. الاستثناءات من تطبيق طريقة حقوق الملكية.

في حالة تحقق الشروط الاربعة مجتمعة:

- في حالة وقوعها في الاعفاءات الموجودة في معيار التقرير المالي الدولي رقم 10.
- السوق المالي (البورصة) غير موجود او غير نشط في هذه الحالة لا تكون هناك عمليات تداول لادوات حقوق الملكية او الاذونات.
- المستثمر لم يقم بإيداع بياناته المالية لدى الجهات الرسمية، من اجل اصدار ادوات مالية في السوق المالي العام.

- في حالة الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و ذلك في اعداد القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة و الشركات الزميلة او المشاريع المشتركة

#### 6. تصنيف الاستثمار كأصول محتفظ بها للبيع.

- في هذه الحالة يجب على الشركة المستثمرة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 05 "الاصول الغير متداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات الموقوفة". اما في حالة لم يعد الاستثمار في الشركات الزميلة او المشاريع المشتركة او جزء منها لا يستوفي شروط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 05، يجب تطبيق طريقة حقوق الملكية على تلك الاستثمارات بأثر رجعي من تاريخ تصنيفها السابق كأصول محتفظ بها للبيع.

#### 7. التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية.

- يجب على الشركة التوقف عن تطبيق طريقة حقوق الملكية في التاريخ الذي لم يعد يصنف على اساس استثمار في الشركات الزميلة و المشاريع المشتركة.

8. التغير في نسبة التملك في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

- في هذه الحالة على الشركة إعادة تصنيف جزء من الربح او الخسارة المعترف بها في قائمة الدخل بمقدار التخفيض في ملكية مساهمة المستثمر في الشركة المستثمر فيها ، وذلك بسبب تغير نسبة الملكية في الاسهم المستثمر فيها،

9. المعالجة المحاسبية عند شراء شركة زميلة و خسائر الانخراط في القيمة.

- عند حيازة الشركة لاسهم في مشروع مشترك، يتم الاعتراف بالفرق بين التكلفة الاستثمار و حصة المستثمر في صافي القيمة العادلة لصافي اصول الشركة الزميلة او المشروع المشترك و التزتمتها المحتملة كشهرة محل موجبة او سالبة ( حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 03 – الاندماج-)

10. المحاسبة في القوائم المالية المنفصلة.

- في حالة الشركة لديها استثمارات في شركة زميلة او شركات مشتركة فيتم في هذه الحالة محاسبة تلك الاستثمارات في القوائم المالية المنفصلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم 27.